

## المحور الأول : الحق الطبيعي و الحق الوضعي

**مدخل:** إذا كانت المقاربة الواقعية للدولة سمحت بمعرفة الإشكاليات المرتبطة بطبيعة السلطة السياسية، فإن **المقاربة الحقوقية للسياسة تقتضي التساؤل حول القواعد التي تنظم الحياة المشتركة للأفراد داخل مجتمع،** لأنه أينما وجد مجتمع توجد قواعد لتنظيم العلاقات الإنسانية. تختلف هذه القواعد حسب مستويات الحياة، فعلى المستوى الفردي نتكلم عن القواعد الأخلاقية التي ينضبط لها الفرد بشكل ذاتي، وعلى المستوى الاجتماعي نتكلم عن العادات والأعراف وسلطة التقاليد. وعلى المستوى الدولي نتكلم عن القوانين التي تنظم علاقات المواطنين وحياتهم المشتركة بشكل مؤسساتي بما تملكه من سلطة الإلزام والإكراه. وتنظم قواعد لممارسة السلطة السياسية للدولة. هذه القواعد (القوانين) التي تحكم سلوك الإنسان على اختلافها وتوجهها تصبح معايير للحكم على التصرفات: **فهل الحقوق والواجبات التي تتضمنها القوانين أساسها وضعي أم أنه طبيعي؟ وما الغاية من إقامة القوانين على مفهوم الحق هل هو ضمان العدل؟**

من إنجاز الدكتور زارو عبد الله

تحليل نص 1 ص 99	الحق الطبيعي	توماس هوبس
الأطروحة التي يدافع عنها توماس هوبس: أن انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع هو انتقال من حرية الفعل إلى وضع قوانين لتقييد حرية الفعل ضمانا ل <b>حق الإنسان في الحياة؟</b>	ما هو التساؤل الذي يجيب عنه النص هل انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع هو انتقال حق الطبيعة إلى الحق الطبيعي؟ و هل القوانين ( كنتاج التعاقد) هي ضمان للحرية الطبيعية أم تقييد لها؟	ما هو التساؤل الذي يجيب عنه النص؟ هل القوانين التي تنظم الحياة المشتركة بين الأفراد داخل المجتمع أساسها الحق الوضعي أم الطبيعي؟
ما هي المبررات (الأدلة والحجج) التي اعتمدها لإثبات أطروحته؟	ما هي المبررات التي اعتمدها جون جاك روسو للدفاع عن أطروحته؟	ما هي المبررات التي اعتمدها جون جاك روسو للدفاع عن أطروحته؟
الإيمان في حالة الطبيعة حسب هوبس يعيش	الإيمان في حالة الطبيعة لم يكن بحاجة إلى القوانين لضمان العدل و الحقوق للأسباب التالية:	الإيمان في حالة الطبيعة لم يكن بحاجة إلى القوانين لضمان العدل و الحقوق للأسباب التالية:
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ حالة حرب الكل ضد الكل</li> <li>➤ يحتكم فيه كل واحد إلى ما يمليه عليه عقله</li> <li>➤ غياب موانع تحول دون استخدامه لكل ما يعينه للحفاظ على حياته ضد تهديدات أعدائه.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ عدم معرفة الناس لكيفية تقبل العدالة الإلهية فرضت الحاجة إلى حكومة وقوانين.</li> <li>➤ عدم قبول الناس لعدالة كونية منبثقة عن العقل وحده أوجب التعاقد و الاتفاق.</li> <li>➤ عدم وجود عقاب طبيعي أوجب وجود حكومة وقوانين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ لأن كل شيء كان مشترك (أي غياب الملكية الخاصة).</li> <li>➤ لم يكن الإنسان في حاجة إلى مطالبته الآخرين .</li> <li>➤ لا يعترف إلا بما هو مفيد لدى الآخرين</li> </ul>
النتيجة: أن استمرار حق الطبيعة Droit de la nature لن يضمن حياة طبيعية ومديدة لأي إنسان. مما أوجب عليه التعاقد و وضع قوانين اهتدى إليها بعقله، لضمان حقه الطبيعي في الحياة و الملكية و يتخلى عن حريته المطلقة	النتيجة: أن استمرار حق الطبيعة Droit de la nature لن يضمن حياة طبيعية ومديدة لأي إنسان. مما أوجب عليه التعاقد و وضع قوانين اهتدى إليها بعقله، لضمان حقه الطبيعي في الحياة و الملكية و يتخلى عن حريته المطلقة	النتيجة: أن استمرار حق الطبيعة Droit de la nature لن يضمن حياة طبيعية ومديدة لأي إنسان. مما أوجب عليه التعاقد و وضع قوانين اهتدى إليها بعقله، لضمان حقه الطبيعي في الحياة و الملكية و يتخلى عن حريته المطلقة
التعاقد ينتج عنه و وضع قوانين يمنع بموجبها على الإنسان	التعاقد ينتج عنه و وضع قوانين يمنع بموجبها على الإنسان	التعاقد ينتج عنه و وضع قوانين يمنع بموجبها على الإنسان
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ أن يفعل ما من شأنه أن يفضي إلى تدمير حياته،</li> <li>➤ أو حرمانه من وسائل الحفاظ عليها</li> <li>➤ أو ما يجعله يغفل عن استعمال ما يراه ناجعا لصيانتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ أن يفعل ما من شأنه أن يفضي إلى تدمير حياته،</li> <li>➤ أو حرمانه من وسائل الحفاظ عليها</li> <li>➤ أو ما يجعله يغفل عن استعمال ما يراه ناجعا لصيانتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ أن يفعل ما من شأنه أن يفضي إلى تدمير حياته،</li> <li>➤ أو حرمانه من وسائل الحفاظ عليها</li> <li>➤ أو ما يجعله يغفل عن استعمال ما يراه ناجعا لصيانتها.</li> </ul>
الحصيلة: يتبين أن توماس هوبس يميز بين حق الطبيعة Droit de la nature (الذي هو حق الأقوى في حالة الطبيعة) و الحق الطبيعي Droit naturel (الذي هو الحق في الحياة) بفضل التعاقد الذي يتم ترجمته في قانون وضعي.	الحصيلة: يتبين أن توماس هوبس يميز بين حق الطبيعة Droit de la nature (الذي هو حق الأقوى في حالة الطبيعة) و الحق الطبيعي Droit naturel (الذي هو الحق في الحياة) بفضل التعاقد الذي يتم ترجمته في قانون وضعي.	الحصيلة: يتبين أن توماس هوبس يميز بين حق الطبيعة Droit de la nature (الذي هو حق الأقوى في حالة الطبيعة) و الحق الطبيعي Droit naturel (الذي هو الحق في الحياة) بفضل التعاقد الذي يتم ترجمته في قانون وضعي.
يقابل هوبس بين الحق (الحرية) و القانون (الإلزام و قوة الإكراه) ، فالقانون من منظور الحق الطبيعي بامتلاكه لألية الإكراه و العقاب هو مجموعة من الأوامر تهم الترخيص بحرية القيام بفعل أو الامتناع عنه. أي يراقب حرية تصرف الأفراد. لمنع الاعتداء على الحق الطبيعي للإنسان في الحياة و الملكية	يقابل هوبس بين الحق (الحرية) و القانون (الإلزام و قوة الإكراه) ، فالقانون من منظور الحق الطبيعي بامتلاكه لألية الإكراه و العقاب هو مجموعة من الأوامر تهم الترخيص بحرية القيام بفعل أو الامتناع عنه. أي يراقب حرية تصرف الأفراد. لمنع الاعتداء على الحق الطبيعي للإنسان في الحياة و الملكية	يقابل هوبس بين الحق (الحرية) و القانون (الإلزام و قوة الإكراه) ، فالقانون من منظور الحق الطبيعي بامتلاكه لألية الإكراه و العقاب هو مجموعة من الأوامر تهم الترخيص بحرية القيام بفعل أو الامتناع عنه. أي يراقب حرية تصرف الأفراد. لمنع الاعتداء على الحق الطبيعي للإنسان في الحياة و الملكية
ما هي خصائص القانون؟ أن القوانين لا تكون شخصية بل تتميز بالعمومية و تضمن المساواة لأن:	ما هي خصائص القانون؟ أن القوانين لا تكون شخصية بل تتميز بالعمومية و تضمن المساواة لأن:	ما هي خصائص القانون؟ أن القوانين لا تكون شخصية بل تتميز بالعمومية و تضمن المساواة لأن:
<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ القانون يعامل كل الأفراد و ليس شخصا بعينه</li> <li>➤ أن الامتيازات التي يمنحها القانون تمس بعض الفئات أو المجموعات الاجتماعية و ليس شخصا محددًا بعينه.</li> <li>➤ ينص على نظام الحكم و لا يحدد العائلة التي تحكم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ القانون يعامل كل الأفراد و ليس شخصا بعينه</li> <li>➤ أن الامتيازات التي يمنحها القانون تمس بعض الفئات أو المجموعات الاجتماعية و ليس شخصا محددًا بعينه.</li> <li>➤ ينص على نظام الحكم و لا يحدد العائلة التي تحكم</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>➤ القانون يعامل كل الأفراد و ليس شخصا بعينه</li> <li>➤ أن الامتيازات التي يمنحها القانون تمس بعض الفئات أو المجموعات الاجتماعية و ليس شخصا محددًا بعينه.</li> <li>➤ ينص على نظام الحكم و لا يحدد العائلة التي تحكم</li> </ul>
الحصيلة : ينطلق ج ج روسو من أنه في حالة الطبيعة هناك غياب الملكية الخاصة ، و لهذا لا مبرر للحديث عن العنف و الشر (الاستحواذ و الهيمنة). فالإنسان في حالة الطبيعة طيب يحب نفسه و يتعاطف مع غيره. فانتقال الإنسان من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية، فرضت اعتماد قانون ناتج عن تعاقد (وضعي) بين الأفراد يضمن الحق الطبيعي للإنسان في الحرية و المساواة.	الحصيلة : ينطلق ج ج روسو من أنه في حالة الطبيعة هناك غياب الملكية الخاصة ، و لهذا لا مبرر للحديث عن العنف و الشر (الاستحواذ و الهيمنة). فالإنسان في حالة الطبيعة طيب يحب نفسه و يتعاطف مع غيره. فانتقال الإنسان من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية، فرضت اعتماد قانون ناتج عن تعاقد (وضعي) بين الأفراد يضمن الحق الطبيعي للإنسان في الحرية و المساواة.	الحصيلة : ينطلق ج ج روسو من أنه في حالة الطبيعة هناك غياب الملكية الخاصة ، و لهذا لا مبرر للحديث عن العنف و الشر (الاستحواذ و الهيمنة). فالإنسان في حالة الطبيعة طيب يحب نفسه و يتعاطف مع غيره. فانتقال الإنسان من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية، فرضت اعتماد قانون ناتج عن تعاقد (وضعي) بين الأفراد يضمن الحق الطبيعي للإنسان في الحرية و المساواة.

## المحور الثاني العدالة غاية الحق (و ليست أساس)

تخلص: إذا كان الهدف من إقامة الحق هو ضمان السلم و الحرية و امساواة ، فالمهم يصبح هو أن يحترم الجميع قواعد الحق، والتصرف وفق ما يتطلبه ، لهذا فق التعاقد و الاتفاق على وضع قوانين وفقا لمبادئ الحق (الحرية و المساواة حسب ج روسو أو الحياة والملكية حسب هوبس) له كغاية تحقيق العدالة داخل المجتمع /المدينة/ الدولة، ومنع الظلم. فهل ضمان السلوك العادل و تجنب الظلم يتحقق بطاعة القوانين؟.

## تحليل نص رقم 3

## العدالة فضيلة

## أريسطو

الأطروحة التي يدافع عليها أريسطو هي أن كل الأفعال المطابقة للقوانين هي أفعال عادلة.

الأطروحة التي يستبدها أريسطو مفادها أن بعض التشريعات و القوانين قد تكون ظالمة و أن القانون ليس معيارا للسلوك العادل .

التساؤل الذي يجيب عنه أريسطو في هذا النص : هل كل سلوك موافق للقوانين هو سلوك عادل؟ بمعنى هل كل القوانين غايتها تحقيق العدل؟

ما هي الأدلة والحجج التي اعتمدها أريسطو في دعم أطروحته؟

➤ تعريف العادل يقتضي تعريف نقيضه أي الظالم.

الظالم	العادل
هو من يتصرف بشكل مخالف للقوانين	من يتصرف وفقا للقوانين
هو من يريد أن يحصل على أكثر مما يستحق و لو بالاعتداء على الغير (الجور)	من يرضى المساواة

## غاية القوانين

- غاية القوانين حماية المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة (أولياء أمور الأسر) وفقا للفضيلة
- إن الفعل العادل هو الفعل القادر على خلق و حماية سعادة الجماعة السياسية(الدولة) ( العدل أساس الحكم/الملك) كما قال أريسطو.
- العدالة فضيلة ليست في ذاتها فقط بل بالنظر إلى الغير.

## الحصيلة:

- تقوم أطروحة أريسطو على فرضية مفادها أن المدينة إذا قامت على الصداقة لن يكون الأفراد في حاجة إلى القوانين والتشريعات .
- أن كل القوانين عادلة إذا طبقت بالمساواة ومن دون تمييز بين المواطنين.
- القاعدة القانونية تضمن حماية وإقرار سعادة الجماعة السياسية.
- أن العدالة القانونية بالرغم من الإكراه و الإلزام القانوني فيه من الايجابيات أكثر من السلبيات، لأن غايتها الحد من التعسفات ، المساعدة على التعامل بالمثل(المساواة) ، وتجعل قيام محكمة محايدة ممكنة(عدالة تعويضية).

## تحليل نص رقم 4

## العدالة أساس الحق

## فون هايك

الأطروحة التي يدافع عنها فون هايك هي : أن قواعد السلوك المعتمدة في مجتمع من المجتمعات الصادرة عن القانون ليست قواعد للسلوك العادل .

ينتقد فون هايك الأطروحة التي تطلق صفة " العادل " على حالة من السلوك على نحو عفوي و غير مقصود من طرف الفرد.

التساؤل الذي يجيب عنه النص: هل قواعد السلوك المعتمدة في مجتمع ما وفقا للقانون هي قواعد السلوك عادل؟ أم أن السلوك العادل يقتضي الإرادة والقصدية أي توفر غاية تحقيق العدل؟

المبررات التي اعتمدها في رفضه لأطروحة أريسطو:

- ليست كل قواعد السلوك العادل المعتمدة في مجتمع من المجتمعات هي قواعد ناتجة عن القوانين.
- أن القانون لا يستند إلى قواعد السلوك العادل

النتيجة : أن الحديث عن العدالة "الاجتماعية" أو العدالة "التوزيعية" ، هي فاقدة للمعنى إذا كانت لا تنتج عن إرادة و مقصودة .

لا يمكن وصف سلوك بكونه عادل أو ظالم إلا حين ينتج عن إرادة الفرد و اختياره.

- القانون الذي يركز على قواعد عادلة، تسمح بتمييزه عن تشريعات أخرى يطلق عليها اسم قوانين، هي حالة استثنائية.
- القانون العادل يسمح بالحفاظ على مجتمع تسوده الحرية.
- أن ذلك القسم من الحقوق الذي يقوم على قواعد عادلة هو وحده الكفيل بأن يكون ملزما للمواطنين و مفروضا على الجميع.
- الحصيلة: أن فون هايك يعتبر أن السلوك العادل هو السلوك الناتج عن إرادة وحرية. و لهذا فالسلوكات الناتجة عن القانون هي بطبيعة القانون سلوكات تتم تحت تهديد الإكراه و الإلزام . ولهذا فالسلوكات التي يحددها القانون ليست معيارا للسلوك العادل.

## المحور الثالث: العدالة بين المساواة والإنصاف

نخلص : يهدف الحق غالبا إلى توزيع الخيرات، وحسن توزيعها. أي أن يمنح كل واحد نصيبه، توزيع عادل الخيرات و المسؤوليات داخل المجتمع ( عدالة توزيعية ) لهذا لا نكتسي العدالة طابعا قانونيا فقط أي ضمان المساواة بين الناس أمام القانون من حيث الواجبات والحريات بل غايتها كذلك ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ، و باعتبار التفاوت بين الناس ينتج عنه الصراعات و النزاعات . فهل من العدل تدخل الدولة و المجتمع لتصحيح هذا التفاوت بإنصاف الفئات المهمشة داخل المجتمع أو اعتماد مبدأ المنافسة الحرة دون أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار هذه الفروق؟. أليس الإقرار بالمساواة بين الجميع يعتبر اعتداء على من وهبوا القدرة على المبادرة والمنافسة ، أي إخضاع الأقوياء لسلطة الضعفاء اجتماعيا ؟

تحليل نص رقم 6	المساواة الجائرة	ماكس شيلر	ملخص إعداد الدكتور زارو عبد الله	العدالة كإنصاف	جون راولز
الأطروحة التي يستبدها ماكس شيلر: يستبعد الأطروحة المساواتية التي تعتبر أن جميع الناس متساوون أخلاقيا بمبرر أن لأعمالهم(مجهوداتهم) نفس القيمة من الناحية الأخلاقية.	الأطروحة التي يدافع عنها: أنه يجب إعطاء الأولوية للحرية على المساواة، و الاعتراف بأن هناك تفاوت واختلاف بين الناس أفرادا و سلالات وشعوب.	ماهو التساؤل الذي يجيب عنه النص؟	يستبعد راولز الأطروحة الليبرالية الكلاسيكية التي تؤكد أن العدالة تقتضي ضمان التنافس الحر بين الجميع. يدافع راولز عن أطروحة مفادها أن العدالة الاجتماعية تتمثل في إنصاف الفئات المهمشة (التمييز الإيجابي) .	التساؤل الذي يجيب عنه النص: ما هو النظام الاجتماعي العادل هل هو النظام الذي ينطلق من المساواة من حيث حرية التنافس المطلقة حول الخيرات، (البقاء للأفضل) أم الذي يمنح فرصة جديدة لأفراده الذين فشلوا للبقاء في المنافسة ( التمييز الإيجابي لصالح بعض الفئات)؟	ماهو الأساس الإفتراضي لأطروحة جون راولز : ينطلق جون راولز من افتراض حالة بدنية حيث يكون الأفراد مطالبين باختيار أفضل طريقة لتوزيع الخيرات بالنسبة لأجيال المستقبل.
هل العدالة تكمن في ضمان الحرية المبادرة للأفراد أم في تحقيق المساواة؟	هل من العدل تدخل الدولة باعتماد قوانين لإقرار المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الأفراد و السلالات و الشعوب بالرغم من اختلافهم؟	هل الإقرار القانوني بالمساواة ظلم و اعتداء على حرية الأفراد في التنافس و المبادرة؟	ماهي الشروط التي سيتم فيها اختيار النظام الاجتماعي و الإقتصادي العادل	أن هذا الإختيار في التوزيع يتم وراء حجاب الجهل أي من دون معرفة للموقع الاجتماعي الذي سيحتلونه في المستقبل(ضمن المحظوظين أو المحرومين).	أنهم لن يمنحوا الإمتياز و الحظوظ لأي طرف بل يعتمدون إلى اختيار النظام الأفضل للجميع. بحيث لا يتم الحرمان بشكل قبلي لأي طرف..
ماهي المبررات التي اعتمدها في نقده النظرية المساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؟	أن مذهب المساواة المطلقة الحديثة ينم عن موقف الكراهية و الحد.	أن الغاية من المساواة المنشودة هي الحط من قيمة الأشخاص نحو الأشخاص دونهم مكانة و مرتبة.	مبادئ مجتمع العدالة التي تقوم على الإنصاف أنه يقوم على:	نتيجة : إن العاقل في مثل هذه الوضعية سيقترح نظاما منصفًا للجميع بافتراض أسوأ الاحتمالات، نظاما يحمي الأقوياء ولا يتخلى عن الضعفاء.	مبدأ الحرية هي أول الخيرات التي ينبغي أن يستمتع بها كل مواطن داخل الدولة لأنها تخص كرامته.
أن من يطالب بالمساواة ليس من يمتلك النعمة و القوة بل الضعيف.	فألذي يخشى الخسارة في التنافس هو وحده من ينشد العدالة والمساواة.	الحصيلة: يعتبر ماكس شيلر أن المطالبة بالمساواة المطلقة وفقا للمبرر العقلاني و الأخلاقي هي في عمقها حيلة لا أخلاقية و لا عقلانية لإخضاع القوي و الحد من قدراته (أي حرياته).	1) مبدأ الحرية هي أول الخيرات التي ينبغي أن يستمتع بها كل مواطن داخل الدولة لأنها تخص كرامته.	2) مبدأ تكافؤ الفرص: أن يكون مجتمعا مفتوحا أمام الجميع أي يمنح فرصا متكافئة للترقي الاجتماعي و التنافس لكل مكونات المجتمع من دون إقصاء أو حرمان تحت أي مبرر ديني ،عربي ،جنسي أو سياسي.للحصول على الخيرات وتحسين وضعه دون معيقات.	3) مبدأ الإنصاف يقتضي منح امتيازات خاصة للفئات المتضررة (التمييز الإيجابي) قصد تمكينها من المنافسة في المجتمع.
لكن السؤال المطروح للتخلص : هل التفاوت بين الناس طبيعي كما قال أفلاطون أم أنه نتاج اختيارات (سياسات) و قوانين تمييزية(ضد النساء و العبيد مثلا)؟ ألا يمكن للسياسة كتعبير عن فعل ناتج عن إرادة أن تعمل من أجل تصحيح الإختلالات الاجتماعية الناتجة عن الاختيارات الاقتصادية ، وتمنح فرصة لأعضائها من أجل العودة إلى حلبة التنافس الاجتماعي و الاقتصادي من دون إقصاء.			الحصيلة : أن راولز ظل وبقيا للنظام الليبرالي الذي يؤكد على أولوية الحرية ، وتكافؤ الفرص في التنافس، لكن المجتمع وفقا لمبدأ الإنصاف يمنح الفئات الفقيرة فرصا جديدة للدخول في المنافسة الاقتصادية وليس لتلقي الرعاية و يبقوا عالة و على هامش المجتمع.		